Journal of Scientific and Human Dimensions
مجلة الأبعاد العلمية والإنسانية
Volume 2, Issue 2, 2026 Pages: 380-388
Journal homepage: https://jshd.com.ly/index.php/jshd/en

Tadlīs al-Taswiyah and the Regulatory Standards for Accepting the 'An‘anah of Narrators Described by it

Dr. Khalid Atiya Saad*
Department of Exegesis and Hadith Studies, Faculty of Da'wah and Theology Asmarya, Islamic University, Zliten, Libya

تدليس التسوية وضوابط قبول عنعنة الموصوفين به

د. خالد عطية سعد*
قسم التفسير والحديث، كلية الدعوة وأصول الدين، الجامعة الأسمرية الإسلامية، زليتن، ليبيا

*Corresponding author: k.saed@asmarya.edu.ly

Received: March 19, 2026	Accepted: April 25, 2026	Published: May 10, 2026

Copyright: © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract:
This research provides a specialized Hadith study into one of the most intricate and subtle aspects of hidden defects (‘Ilal) in chains of transmission (Isnad): Tadlīs al-Taswiyah (Settlement Deception). It explores its conceptual reality and its critical manifestations. The study highlights the core research problem: the discrepancy between theoretical framing which often deems the explicit mention of audition (Sama‘) by the Mudallis from their immediate teacher and their teacher’s teacher as sufficient and the applied methodology of Hadith critics and contemporary scholars. These experts exercise greater caution regarding the ‘An‘anah (narrating using the term "from") of those characterized by this practice, requiring explicit confirmation of Sama‘ across all layers of the Isnad. This investigation is grounded in their scholarly dictates and practical applications. The research concludes that while the theoretical framework holds weight, the applied methodology is more prudent for mitigating the risks of Tadlīs and ensuring the integrity of narrations. Furthermore, the study establishes governing criteria and circumstantial evidence (Qara’in) to regulate this issue, thereby enriching Hadith principles and assisting researchers in the practical study of narrations involving Tadlīs al-Taswiyah.

Keywords: Tadlīs, Tadlīs al-Taswiyah, ‘An‘anah, Samā‘ (Audition).

الملخص
تناول هذا البحث دراسة حديثية لأحد أدق مباحث علل الحديث خفاءً المتعلقة بالأسانيد، وهو تدليس التسوية؛ مبيناً حقيقته، وصورته النقدية، كما سلط الضوء على إشكالية البحث المتمثلة في التباين بين التقعيد النظري الذي يكتفي بالتصريح بالسماع من المدلس لشيخه وشيخ شيخه فحسب، وبين المنهج التطبيقي عند نقاد الحديث والمحققين المعاصرين الذين احتاطوا في قبول عنعنة الموصوفين بهذا النوع، واشترطوا التصريح بالسماع في جميع طبقات السند؛ مستنداً في ذلك إلى أقوالهم وتطبيقاتهم العملية.
وقد خلص البحث إلى أنه رُغم رجحان التقعيد النظري؛ إلا أن المنهج التطبيقي أسلمُ؛ جبراً لعنعنة المدلسين، ودفعاً لشبهة التدليس، مع تقعيد ضوابط وقرائن حاكمة لذلك؛ لِيُسهم البحث في إثراء القواعد الحديثية، وإعانة الباحثين في الدراسات التطبيقية لمرويات الموصوفين بتدليس التسوية.

الكلمات المفتاحية: تدليس، تدليس التسوية، عنعنة، سماع.

المُقدّمة

الحمدُ لله الذي حفظ لهذه الأمة دِينها، وقيَّض لها جهابذة نقاداً نَفَوا عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين، والصلاةُ والسلام على مَن أُوتي جوامعَ الكَلِم، وعلى آله وصحبه أُولي النُّهى والهمم.

أما بعد؛ فإنَّ "تدليسَ التسويةِ" يُعدُّ من أعقد صور التدليس وأخفاها أثراً في الإسناد، حتى وصفه الأئمة بأنه "شرُّ أنواع التدليس"؛ لما ينطوي عليه من إسقاطٍ للوسائط الضعيفة بين الثقات، مما يُوهمُ اتصالَ السند وجودته.

وبالرغم من الجهودِ الكبيرة التي بذلَها علماءُ المصطلح في تقعيد أحكام هذا النوع، إلا أنَّ المتأمل يلحظُ تبايناً بين "التقعيد النظريّ "المستند إلى ظاهر أقوال الأئمة، وبين "الواقع التطبيقي "الذي يميلُ إلى الاحتياط وردِّ العنعنة في جميع الطبقات؛ وهي المسألة الجوهرية التي انطلقت منها إشكاليةُ هذا البحث.

مشكلةُ البحث:

وتكمن في تحرير مسالك النقاد في قبول عنعنة من وُصف بتدليس التسوية؛ فهل يُطالب بالتصريح بالسماع في جميع طبقات السند، أم يُكتفى بتصريحه بينه وبين شيخه، وبين شيخه وشيخ شيخه فحسب؟ كما يسعى البحث إلى تقعيد واستنباط الضوابط والقرائن التي اعتمدها النقاد في قبول هذه العنعنة أو ردها.

الدراسات السابقة

من خلال تتبع المصنفات الحديثية المتعلقة بهذا النوع من العلل، تبرز دراسة الدكتور عبد الله عبد الرزاق خليفة الشايجي، بعنوان: (ضوابط قبول عنعنة المدلس: دراسة نظرية وتطبيقية)؛ بوصفها واحدةً من أهم الدراسات التأصيلية التي قعّدت القواعد الكلية للتعامل مع عنعنة المدلسين بوجهٍ عام.

وتأتي هذه الدراسة امتداداً منهجياً لتلك الجهود، مع ميزة التخصيص والاستقصاء؛ إذ تهدف إلى الانتقال من "الإطار العام" لتدليس الرواة إلى "البحث الخاص" في تدليس التسوية حصراً. وتكمن الإضافة العلمية في هذا البحث في استنباط ضوابط وقرائن دقيقة تتعلق بهذا النوع الأشد خفاءً، والذي تتسع فيه دائرة الاحتمال وتتعدد فيه طبقات السند المحتاجة للتفتيش، مما يجعل هذا العمل تتمةً تخصصية تُعنى بما لم تفرده الدراسات السابقة بالبحث المستقل والمفصل.

أهداف البحث:

1. تحرير حقيقة تدليس التسوية وتصوره النقديّ عند المتقدمين والمتأخرين.
2. بيان مسالك النقاد في عنعنة الموصوفين بتدليس التسوية، والموازنةُ بينها.
3. تقعيد الضوابط الحديثية لقبول عنعنة الرواة الموصوفين بتدليس التسوية، مع بيان قرائن اتصالها.

منهج البحث :

سلك الباحث المنهج الوصفيَّ الاستقرائيَّ؛ وذلك بتتبع أقوال أئمة الفنِّ في تقعيد هذا النوع، مع الاستئناس بالنماذج والأمثلة التي تبرز أثر الضوابط والقرائن في دفع شبهة التدليس ونفي احتمال وقوعه، وقد انتظمت هذه الدراسة في مقدمة ومبحثين وخاتمة:

* المبحث الأول: حقيقة تدليس التسوية ومسالك النقاد فيه.
* المبحث الثاني: ضوابط قبول عنعنة الموصوفين بتدليس التسوية وقرائنُ اتصالها.
* الخاتمة: واشتملت على أهمِّ النتائج.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

المبحث الأول: حقيقة تدليس التسوية ومسالك النقاد فيه.

المطلب الأول :حقيقة تدليس التسوية وتصوره النقدي.

يمثل تدليس التسوية أحد أدقِّ صور التدليس وأكثرها خفاءً وغموضاً؛ وهو في أصله مسلكٌ متفرعٌ عن تدليس الإسناد، وإن ذهب الحافظ العراقي إلى استقلاله قسماً برأسه، وتبعه على ذلك طائفة من المتأخرين [1]، وبناءً على هذا الاعتبار المنهجي، سنعمد إلى تصوير حقيقته النقدية بوصفه نوعاً مستقلاً؛ تجاوزاً للتكرار، ورغبةً في تركيز البحث على الماهية النوعية لهذا النوع.

وقد تضافرت عبارات أئمة الشأن في رسم المعالم الكلية لتدليس التسوية، وبناء عليه يمكننا رصد مسلكين في تصور حقيقته النقدية، مسلك "نقديٌّ تطبيقيٌّ" ركزَ على الصورة النمطيةِ للسقط في طبقة شيخِ الشيخ؛ ومسلك "نظريٌّ شموليٌّ" نظر إلى جوهر العلة في كافّة طبقات الإسناد، وبيانُهما كالتالي:

المسلك الأول: هو إسقاط المَدَلِّس شيخه أو شيخَ شيخه - لضعف أو صغر سن - مع الإتيان بلفظ محتمل بينهما؛ لغرض من أغراض التدليس [2].

المسلك الثاني: هو إسقاط المَدَلِّس راوياً (ضعيفاً أو صغيراً) من بين ثقتين لقي أحدهما الآخر في أي موضع من الإسناد، مع الإتيان بلفظ محتمل بينهما؛ لغرض من أغراض التدليس [3].

وعليه؛ فإن الغاية من المسلكين واحدة، وهي تجويد ظاهر الإسناد، بإيهام الاتصال بين الثقات؛ مما يجعله أشد صور التدليس خفاءً وأعظمها قُبحاً.

المطلب الثاني: مسالك النقاد في التعامل مع عنعنة الموصوفين به.

يُعنى هذا المطلب بتحرير إحدى أهم المسائل الإشكالية، والتي يجيب من خلالها عن إشكال البحث الرئيس المتمثل في فهم منهج النقاد، وتعاملهم مع هذا النوع من التدليس؛ وهي: مسألة :هل مَن وُصف بتدليس التسوية يكفيه التصريح بالسماع بينه وبين شيخه وشيخ شيخه فقط، أم يطالب بالتصريح في جميع طبقات الإسناد؟

ولعلَّ من طالعَ تخريجات المحققين لمرويات من وُصف بهذا النوع من التدليس، أو خاض غِمارَ البحث فيها، قد استبان له تباين الآراء والأقوال المحيطة بهذه المسألة؛ تأصيلاً وتطبيقاً، وبناءً عليه، يمكننا رصدُ مسلكين نقديين في التعامل مع هذه المسألة:

المسلك الأول: الاكتفاء بالتصريح بالتحديث بين الراوي وشيخه، وبين شيخه وشيخِ شيخه.

يرى أصحاب هذا المسلك أنَّ مَن عُرف بتدليس التسوية ترتفع عنه شبهة التدليس ويُقبل حديثه إذا صرَّح بالتحديث أو السماع في الموضع الذي يُظن فيه وقوع تدليس التسوية؛ وهو ما بينه وبين شيخه، وبين

(1) التقييد والإيضاح، للعراقي، ج1/ص95، وفتح المغيث، للسخاوي، ج1/ص 193، وتدريب الراوي، السيوطي، ج 1 / ص 224 - 226.

(2) شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي، ج2 / ص 825، وجامع التحصيل في أحكام المراسيل، للعلائي، ص 11 - 112، والتقييد والإيضاح، للعراقي، ج 1 / ص95 - 96.

(3) الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي، ص 364، والموضوعات، لابن الجوزي، ج1/ص 53، ولسان الميزان، لابن حجر، ج1/ ص72، وفتح المغيث، للسخاوي، ج 1/ ص 194، وتدريب الراوي، السيوطي، ج 1 / ص 224 - 226.

شيخه وشيخ شيخه فحسب، وهذا هو ظاهر قول جملة من الأئمة والمحققين؛ كابن رجب الحنبلي، والعلائي، والعراقي [1]، وصنيع من تبعهم كابن الملقن [2] والشوكاني [3].

ومستندهم العلمي في ذلك :أنَّ الأصل في الطبقات العليا من الإسناد هو الاتصال والسلامة، ولا يُعدل عن هذا الأصل إلا بقرينة خاصة تقتضي خلاف ذلك، وقد قرر هذا التأصيل أبو الحسن المأربي بقوله :"إنه يُكتفى بتصريح المدلس عن شيخه، وبتصريح شيخه عن شيخه، ولا نتوقف في صحة السند من أجل العنعنة فيما فوق ذلك؛ إلا إذا عُلم عن رجل بعينه أنه يسقط في الطبقات العليا، أو كان في السند نكارة، فالعلماء ـ أحياناً ـ يعلون بعلل غير مطردة، بل ومستبعدة"[4].

المسلك الثاني: اشتراطُ تسلسل التصريح بالتحديث في جميع طبقات السند.
يذهب أصحاب هذا المسلك إلى أنَّ مَن وصف بهذا النوع الأقبح من التدليس لا تزول عنه علة التدليس إلا بالتصريح بالسماع في جميع طبقات السند دون استثناء؛ وهذا هو ظاهر قول جملة من الأئمة والمحققين، منهم الخطيب البغدادي، وابن الجوزي، وابن حجر، والسخاوي، والسيوطي، وغيرهم [5]، وهو صنيع ثُلَّةٍ من النقاد في أحكامهم الحديثية، وتوقفهم في قبول العنعنة في جميع الطبقات [6].

ولعلَّ مستندهم في ذلك هو رصدهم لإسقاطاتٍ في الإسناد في الطبقات العليا وإعلالهم الحديثَ بها؛ وذلك كحديث «إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنِّسْيَانَ وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ» [7] فقد أعله الحافظ السخاوي، والبوصيري بتدليس الوليد بن مسلم، الذي أسقط عبيدَ بن عمير وهو ما بعد شيخِ الشيخ [8]، وغيرها من الأمثلة التي لا يسع المقام لذكرها.

الخلاصة والترجيح:
ومن خلال عرض ما تقدَّم؛ يتبيَّنُ أنَّ الرأي الأول هو الراجح، وهو الذي سار عليه جمهورُ العلماء في تعريفهم لتدليس التسوية، وفي نفي شبهة العنعنة عمن وصف به، كما أنه لو طُبِّق الرأيُ الثاني على مرويات المدلسين ـ إلاَّ فيمن عُرف أنَّه يسقط في طبقاتٍ عليا ـ لرُدَّ كثيرٌ من الأحاديث بعلة العنعنة التي تحتمل الاتصال والانقطاع؛ ولهذا نجدُ أنَّ أصحاب هذا الرأي لم يلتزموا به باطرادٍ في جميع أحكامهم النقديَّة.

وبالرغم من رجحان الرأي الأول، إلا أنَّ الباحث يرى أنَّ الرأي الثانيَ أسلمُ من الناحية التطبيقية والعملية عند دراسة أحاديث من وُصفوا بتدليس التسوية وخاصة ممن اشتهروا به؛ وذلك لدفع شبهة التدليس عنهُم، ونفيِ احتمال وقوعه نهائياً؛ ويستعان في تحقيقِ ذلك بضوابطَ وقرائنَ سنعرضُها في المبحث القادم.

المبحث الثاني: ضوابطُ قبول عنعنة الموصوفين بتدليس التسوية وقرائن اتصالها.
المطلب الأول: ضوابط قبول عنعنة الموصوفين بتدليس التسوية.

(1) شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي، ج2 / ص 825، وجامع التحصيل في أحكام المراسيل، للعلائي، ص 11 - 112، والتقييد والإيضاح، للعراقي، ج 1 / ص95 - 96.
(2) البدر المنير، لابن الملقن، ج2/ص258، والمقنع في علوم الحديث، لابن الملقن، ج1/ص218.
(3) نيل الأوطار، للشوكاني، ج1/ص220 - 221.
(4) إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة علوم الحديث والعلل والجرح والتعديل، لأبي الحسن مصطفى بن إسماعيل السليماني المآربي، ج2/ ص 28.
(5) الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي، ص 364، والموضوعات لابن الجوزي، ج1/ ص53، ولسان الميزان، لابن حجر، ج1/ص 72، وفتح المغيث، للسخاوي، ج 1/ ص 194، وتدريب الراوي، السيوطي، ج 1 / ص 224 - 226.
(6) السلسلة الصحيحة، للألباني، ج 6 / ص 155، والسلسلة الضعيفة والموضوعة، للألباني، ج 3 / ص 409 - 410، وبلوغ المرام من أدلة الأحكام، تحقيق: ماهر يسين الفحل، ص 73.
(7) سنن ابن ماجه، كتاب الطلاق، باب طلاق المكره والناسي، برقم " 2123 " ص297.
(8) المقاصد الحسنة، للسخاوي، ج1/ص370، ومصباح الزجاجة، للبوصيري، ج2/ص126.

تُعدُّ الضوابط المنهجية لقبول عنعنة مدلس الإسناد أصلاً يُبنى عليه في التعامل مع مدلس التسوية، مع توسيع نطاقها بضرورة التحققِ من طبقات السند العليا؛ فنظرًا لخطورة تدليس التسوية لا يكفي من وُصف به التصريحُ بالسماع من شيخه فحسب، بل يمتدُّ الأمر ليشمل التحقق من سماع شيخه عمَّن روى عنه، وفي جميع طبقات السند؛ ضماناً لسلامته من شائبة السقوط الخفيِّ في كافة طبقاته.

الضابط الأول: اعتبار حال الراوي وطبقته في المدلسين.

كما هو معلوم أن العلماء قسموا المدلسين إلى طبقات وبناء على هذا التقسيم يتسنى قبول عنعنتهم أو ردها، وهذا يسري على جميع المدلسين فمن كان من الطبقة الأولى والثانية قبلت عنعنته وإلا فلا، وبناء عليه فإن أحكام قبول العنعنة او ردها ليس سواء، ولو نظرنا إلى من وصف بتدليس التسوية يمكن تقسيمهم إلى قسمين وفق الآتي:

1. الرواة المقلّون من التدليس (كسفيان الثوري والأعمش) الضابط في حقهم هو قبول عنعنتهم ما لم تقم قرينة نقدية على وقوع التسوية في حديث بعينه؛ وذلك لأن الأصل في حديثهم الاتصال، وما نُسب إليهم من تسوية إنما هو من قبيل النادر الذي لا يطرد عليه حكم العام[1].
2. الرواة المشتهرون بتدليس التسوية، كبقية بن الوليد والوليد بن مسلم من أهل الشام، الضابط في حقهم هو عدم قبول عنعنتهم حتى يثبت الاتصال؛ لأن الغالب عليهم التدليس[2]، ويحمل هذا على جميع طبقات الإسناد.

الضابط الثاني: التصريحُ بالسماع من طريقٍ آخر في جميع طبقات السند

إذا صرَّح المدلس الثقة بالسماع أو التحديث ممن لَقِيَهُ أو عاصره -وأمكن لقاؤُهُ -من طريقٍ أخرى؛ قبلت عنعنته بلا خلافٍ بين جمهور المحدثين [3]، وبناءً عليه، فلا يُكتفى في قبول رواية مدلس التسوية بتصريحه بالسماع من شيخه فحسب، بل يُشترط تصريح كلِّ شيخٍ بالسماع عمَّن فوقه بصيغةٍ جازمةٍ، وهكذا في سائر طبقات السند العليا؛ عملاً بالقول الثاني، قطعاً للاحتمال، وصيانةً للإسناد من إسقاط واسطة ضعيفة.

الضابط الثالث: اقتران الراوي المدلس بغيره أو متابعته.

يعد هذا الضابط من أقوى المعايير النقدية في دفع علة تدليس التسوية؛ إذ إن اقتران روايته عن شيخه بغيره، أو متابعته متابعة تامة من راو ثقة آخر (ممن لا يعرف بهذا النوع من التدليس) ترفع احتمال علة الانقطاع، وتثبت اتصال السند، وتؤكد سلامته من الإسقاط في جميع الطبقات[4]، كما أن المتابعة القاصرة ترفع الشبهة أيضاً في مواطن الموافقة وما بعدها.

الضابط الرابع: ورود الحديث من طريق التلاميذ الملازمين النقاد للمدلس.

يُعدُّ هذا الضابط امتداداً منهجياً لما قرره الإمام شعبةُ بن الحجاج في كفالته لمرويات الأعمش وقتادة وأبي إسحاق، حيث كفى مؤونةَ التفتيش عن عنعنتهم، وهي قاعدةٌ وصفها ابن حجر بـ "الحسنة "[5].

---

(1) تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، لابن حجر، ص 13، وضوابط قبول عنعنة المدلس، للشايجي، ص 96.

(2) المصدر السابق.

(3) وهذا مذهب الشافعي وابن معين وابن المديني وابن سعد والجوزجاني والخطيب البغدادي وابن الصلاح والنووي وابن القطان الفاسي والعلائي والذهبي والعراقي والسيوطي والسخاوي. مقدمة ابن الصلاح، ص 35، وضوابط قبول عنعنة المدلس، للشايجي، ص 159.

(4) توضيح الأفكار، للصنعاني ج1/ص256، وضوابط قبول عنعنة المدلس، للشايجي، ص183 - 187.

(5) النكت على ابن الصلاح، لابن حجر، ج 2 /ص631، وتعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، لابن حجر، ص 80.

وتطبيقُ هذا الضابط في تدليس التسوية يتمثل في قبول مرويات المدلس إذا وردت من طريق تلميذٍ عُرف بطول الملازمة النقدية لمرويات شيخه، والتحري عن أصول سماعاته؛ بحيث يكون هذا التلميذُ مراقباً لمنهج شيخه في التسوية وضابطاً لها.

كفعل يحيى القطان مع سفيان الثوري؛ حيث كان يفتش عن سماعات شيخه وغير مهتم لسماعات من فوقه لمعرفته النقدية بها، مما ينفي احتمالَ تدليس التسوية ويجعل العنعنة محمولةً على السماع الصريح في جميع طبقات السند [1].

الضابط الخامس: السلاسلُ المسلسلة بالعنعنة كـ (الصُّحف والوجاداتُ الصحيحة)

ويرادُ بها السلاسل التي تُروى من صحيفةٍ مسلسلةٍ بالعنعنة، ففي هذه الحالة لا يكون المدلس مسؤولاً عن عنعنة شيخه، بل يُكتفى بتصريحه بالسماع فيما قبل هذه السلسلة؛ إذ لا يُخشى فيها السقوط بين رواتها، ومن أمثلتها: سلسلة (عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده)؛ فمع أنها لا تخلو من مظنة انقطاع أو إرسال، إلا أن ذلك لا يُحمل على مدلس التسوية؛ لكونها مروية من صحيفة [2]، ونحوهما من الأسانيد التي جرى عرف النقاد على قبول اتصالها رغم العنعنة؛ لكونها أسانيد ثابتة مستقرة لا يطرأ عليها السقوط بين رواتها.

وكذلك رواية مَخرمة عن أبيه؛ فبالرغم من عدم سماعه منه، فهي محمولةٌ على الاتصال؛ لكونها وجادةً صحيحةً، ولذا احتجَّ بها مسلمٌ في صحيحه [3].

المطلب الثاني: قرائنُ اتصال عنعنةِ الموصوفين بتدليس التسويةِ.
إضافةً إلى الضوابط السابقة، ثمة قرائن تحتفُّ بعنعنة مدلس التسوية، ينبغي مراعاتها والنظر فيها؛ إذ يُستأنس بها في جبر هذه العنعنة، ودفع الانقطاع المحتمل في طبقات الإسناد، ومن ذلك:

القرينة الأولى: السلاسل المعروفة والمشهورة المتحققة الاتصال.
وهي السلاسل التي لا يتخللها راو آخر، وهي متحققة الاتصال؛ إما لكونها من أصح مرويات فلان، أو لشهرتها الاستفاضية، ومثال ذلك: سلسلة (مالك عن نافع عن ابن عمر)؛ فلو أن من يدلس تدليس التسوية روى عن مالك حديثاً وصرح بالسماع منه، ثم ساق بقية الإسناد بالعنعنة بين مالك ونافع، وبين نافع وابن عمر؛ لم يضره ذلك؛ لأنها سلسلة قد تقرر اتصالها وشهرتها، ويلحق بها نظائرها من السلاسل؛ كسلسلة (أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة)، و(هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة)، و(عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة) [4].

القرينة الثانية: طولُ الملازمةِ للشيخ والاختصاصُ بمروياتِه.
وهي قرينةٌ حاليّةٌ جليلة، يُعوّل عليها النقاد في رفع مظنّة الإيهام وجبر علّة التدليس؛ فالتلميذ إذا طالت صحبتُه لشيخه، واسْتوعب حديثه، وصار رأساً في مروياتِه، تميَّز سماعه واستقام إسناده، وغدتْ عنعنتُه محمولةً على الاتصال وسُنن الاختصار المعهود بين المتلازمين، لا على قَصْدِ التغرير والإيهام.

(1)الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي، ص 362 – 362.
(2) النافلة في الأحاديث الضعيفة والباطلة، للحويني، ج2/ ص 201.
(3) تحرير علوم الحديث، للجديع، ج1/ص 164.
(4) تحرير علوم الحديث، لعبد الله الجديع، ج2/ص 979، وتدليس التسوية، مجدي بن عرفات، ص 18.

ومن شواهد ذلك: ما جاء في روايةِ هشيم بن بشير عن حصين، فقد ذكر الإمام أحمد أنه لا يكاد يدلس عن حصين [1]، وروايةِ سفيان الثوري عن عددٍ من شيوخه؛ قال البخاري فيما حكاه عنه الترمذي في علله: " لا أعرف لسفيان -يعني الثوري- عن حبيب بن أبي ثابت، ولا عن سلمة بن كهيل، ولا عن منصور - وذكر شيوخاً كثيرة :-لا أعرف لسفيان عن هؤلاء تدليساً، ما أقلَّ تدليسه "[2].

القرينة الثالثة: انفراد التلميذ بالرواية عن شيخه:
وهي أن يختصَّ الراوي بالرواية عن شيخه بحيث لا يُعرف للشيخ راوٍ غيرُه في طبقتِه، كقول النقاد: " فلانٌ لم يروِ عنه إلا فلان"، وهذا الانفراد يغدو قرينةً معتبرةً في نفي وقوع التدليس أو سقط الواسطة؛ إذ لو كان ثمة وسائط لظهرت في رواية غيره، ومثاله: انفراد الوليد بن مسلم بالرواية عن عبد الرحمن بن نمر [3]؛ فإنَّ العنعنة بينهما محمولةٌ على الاتصال لخصوصية هذا الانفراد.

القرينة الرابعة: انتفاءُ بواعثِ التدليس بثبوت النزول أو ذكر الوسائط.
يُعتبر النزولُ في الإسناد في رواية المدلس، أو تصريحه بالواسطة المعهودِ إسقاطُها، قرينةً ظاهرةً صارفةً عن شبهة التدليس؛ ذلك أنَّ من بواعث التدليس -كما هو معلوم- حذفَ الوسائط طلباً للعلوّ، أو تَنبيلاً للشيخ، أو تحسيناً للسند، فإذا ترك الراوي المدلس العلوَّ مع القدرة عليه، أو ذكر الواسطة الضعيفة التي اعتاد إسقاطها؛ فقد أُمِنَ تدليسه وقويت قرينة الاتصال، وعُلم أنه ساق الحديث على وجهه [4].

ومثاله في النزول :ما ذكره الحافظ ابن حجر عن بقية بن الوليد؛ أنه إذا روى عن شيوخه المعروفين بالنزول واستوفى الإسناد، كان ذلك أبعد عن تهمة التدليس [5].

ومثاله في ذكر الواسطة :ما عُرف عن الوليد بن مسلم من إسقاط عبد الرحمن الأسلمي أو قُرّة بن عبد الرحمن من إسناد الأوزاعي تَنبيلاً له؛ فإذا صرّح الوليد بذكرهما في السند، أُمِنَتْ تسويته وقُبلت عنعنته؛ لانتفاء غرض التنبيل في هذا الموضع [6].

وبعد استعراض هذه الضوابط والقرائن، وجب التنويه على أمرين؛ أولهما: أن الأمانة العلمية تقتضي الإقرار باحتمال وجود ضوابط وقرائن أخرى لم يهتدِ إليها الباحث، فالمجال لا يزال مفتوحاً لاستكمال النظر والبحث.

وثانيهما: أن إعمال هذه الضوابط والقرائن إنما هو لرفع شبهة التدليس فحسب، ولا يعني بالضرورة الحكم بقبول الرواية؛ إذ ثمة اعتبارات نقدية أخرى يجب مراعاتها، فالتحقيق يقتضي أن الحكم على رواية المُدَلِّس استناداً إلى الضوابط النظرية وحدها، دون سَبْر الطرق وجمع المرويات، قصور منهجي؛ إذ لا يكتمل الحكم إلا بالاعتبار والمقارنة بين الروايات للوقوف على درجة الحديث.

الخاتمة:
الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

---

(1) شرح علل الترمذي، لابن رجب، ج2/ ص 184- 302.

(2) شرح علل الترمذي، لابن رجب، ج2/ ص857.
(3) تهذيب التهذيب، لابن حجر ج 6/ص257، وتقريب التهذيب، لابن حجر، ج 1/ص594.
(4) التدليس وأحكامه، لصالح عومار، ص 141.
(5) المجروحين، لابن حبان، ج200/1، وتهذيب التهذيب، لابن حجر، ج418/1.
(6) تاريخ مدينة دمشق، لابن عساكر، ج 63 /ص 291 - 292.

وبعد، فقد هدفت هذه الدراسة إلى تصور حقيقة تدليس التسوية النقدية، وتحرير الضوابط الحديثية لقبول عنعنة الموصفين به، ومن خلال ذلك، خلص البحث إلى جملةٍ من النتائج، كان من أهمها وأبرزها ما يأتي:

1. إن حقيقة تدليس التسوية تمثلت في مسلكين: تطبيقي ونظري، تتحد غايتهما في "تجويد ظاهر الإسناد" بإيهام الاتصال بين الثقات؛ مما يجعله أشدَّ صور التدليس خفاءً وأعظمها قُبحاً.
2. إن مسلك الجمهور هو الأرجح في حصر تدليس التسوية بصورته النمطية صِيانة للمرويات من الرد بالعنعنة، مع التأكيد على أهمية إعمال المسلك الشمولي تطبيقياً عند دراسة مرويات المشتهرين بهذا النوع؛ دفعاً لشبهة التدليس عنهم، ونفياً لاحتمال وقوعه كلياً، استناداً إلى ضوابط وقرائن نقدية دقيقة.
3. تحرير مجموعة ضوابط لقبول عنعنة مُدَلِّس التسوية، واستنباط القرائن الدالة على اتصالها.
4. إنَّ الضوابط التي تمَّ تقعيدُها لقبول عنعنة مُدَلِّس التسوية، والقرائن التي تمَّ استنباطها لاتصالها؛ إنما هي لرفع شبهة التدليس فحسب، ولا تعني بالضرورة الحكمَ بقبول الرواية؛ إذ ثمة اعتبارات نقدية أخرى يجب مراعاتها؛ للوقوف على درجة الحديث.

المصادر والمراجع:

1. البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير، لابن الملقن " ت 804 هـ "، تحقيق: أحمد بن سليمان بن أيوب ـ أبي محمد عبد الله بن سليمان، وغيرهم، دار الهجرة، الطبعة الولى 1425 هـ ـ 2004 م.
2. إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة علوم الحديث والعلل والجرح والتعديل، لأبي الحسن مصطفى بن إسماعيل السليماني المآربي، تحقيق: أبي إسحاق دمياطي، دار الحديث ـ مأرب 1420 هـ، ج2/ ص 28.
3. بلوغ المرام من أدلة الأحكام، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: الدكتور ماهر ياسين الفحل، دار القبس للنشر والتوزيع، الرياض ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1435 هـ ـ 2014 م.
4. تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعي المعروف بابن عساكر، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري، دار الفكر، بيروت ـ لبنان، 1415 هـ-1995م
5. تحرير علوم الحديث، عبد الله بن يوسف الجديع، مؤسسة الريان، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثالثة 1428 هـ ـ 2007 م،
6. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للسيوطي "ت 911 هـ " تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الكتب الحديثة ـ القاهرة، الطبعة الثانية 1385 هـ ـ 1966 م
7. تدليس التسوية معناه وحكمه وحكم من يتعاطاه وجملة من مروياته، لأبي عمير مجدي بن عرفات المصري الأثري، مكتبة ابن عباس، مصر، الطبعة الأولى.
8. تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: د. عاصم بن عبد الله القريوني، مكتبة المنار – الأردن، الطبعة الأولى.
9. تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشد، سوريا، الطبعة الأولى 1406 هـ ـ 1986م.
10. التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، للحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي " ت 806 " تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية ـ المدينة المنورة، الطبعة الأولى 1389 هـ ـ 1969 م.
11. تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، دار الفكر – بيروت، الطبعة الأولى، 1404ه- 1984م.
12. توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، لمحمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة السلفية، المدينة المنورة.
13. جامع التحصيل في أحكام المراسيل، للعلائي، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب ـ مكتبة النهضة العربية، الطبعة الثانية 1986م.
14. سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف ـ الرياض، 1415هـ ـ 1995م.
15. السلسلة الضعيفة والموضوعة، لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف ـ الرياض، الطبعة الثانية 1408 هـ ـ 1988 م.
16. سنن ابن ماجه، جمعية المكنز الإسلامي 1421هـ.
17. شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي، تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة الرشد، الرياض الطبعة الرابعة 1426 هـ ـ 2005 م.

18. ضوابط قبول عنعنة المدلس دراسة نظرية وتطبيقية، د. عبد الرزاق خليفة الشايجي، مجلس النشر العلمي ـ الكويت 2002 م.
19. فتح المغيث شرح ألفية الحديث، لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، دار الكتب العلمية ـ لبنان، الطبعة الأولى 1403هـ، ج1/ص 194.
20. الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي، بدون طبعة. وطبعة: تحقيق: أبو عبدالله السورقي ـ إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية ـ المدينة المنورة.
21. لسان الميزان، للإمام الحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: دائرة المعارف النظامية ـ الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثانية 1390 هـ - 1971.
22. مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، للحافظ أحمد أبي بكر بن إسماعيل شهاب الدين البوصيري، تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي، دار الغربية، بيوت ـ لبنان الطبعة الأولى 1403 هـ - 1983 م.
23. المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، للسخاوي، تحقيق: محمد عثمان الخشب، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى 140هـ - 1985م.
24. مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان 1398 هـ - 1978 م.
25. المقنع في علوم الحديث، لسراج الدين عمر بن علي بن أحمد الأنصاري، المعروف بابن الملقن " ت 804 هـ "، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، دار فواز للنشر ـ السعودية الطبعة، الأولى 1413هـ.
26. الناشر: دار الكتب العلمية – لبنان، الطبعة الأولى، 1403هـ.
27. النافلة في الأحاديث الضعيفة والباطلة، لأبي إسحاق الحويني الأثري، دار الصحابة للتراث ـ طنطنا، الطبعة الأولى 1410 هـ - 1990 م.
28. النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة ـ السعودية، الطبعة الأولى 1404 - 1984م.
29. نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار، لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني، دار النشر: دار الجيل، بيروت - 1973م.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JSHD** and/or the editor(s). **JSHD** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.